# التنويع الاقتصادي كمحدد للنمو في الدول النفطية: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للمدة (١٩٩٠–٢٠٢٥) – الاقتصاد العراقي أنموذجا

# Economic Diversification as a Determinant of Growth in Oil-Exporting Countries: An ARDL Study for the Period (1990–2025) - The Iraqi Economy as a Model


أ.م.د. إقبال هاشم مطشر

Asst. Prof. Dr. Iqbal Hashim Mitshar
ahaeder_2009@uomustansiriyah.edu.iq

قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

Department of Economics / College of Administration and Economics / Al-Mustansiriyah University

## الملخص

يعد الاقتصاد العراقي نموذجاً فريداً لظاهرة التبعية الريعية المزمنة، إذ مر خلال المدة (١٩٩٠–٢٠٢٥) بثلاث محطات كبرى متتالية هي الحصار الاقتصادي، ثم الانهيار المؤسسي الشامل، ثم الأزمة المزدوجة المتمثلة بتهاوي أسعار النفط وتنظيم داعش الإرهابي على امتداد هذه المحطات ظل المشهد الهيكلي ثابتاً، هيمنة القطاع النفطي وإقصاء منهجي لسائر القطاعات الإنتاجية. تسعى هذه الدراسة إلى تحويل هذه الظاهرة المعروفة نوعياً إلى معادلة قابلة للاختبار والقياس الكمي. يشكل المتغير المحوري المتمثل في مؤشر هيرفندال–هيرشمان (HHI) من حصص خمس قطاعات في الناتج الحقيقي، لا من سلة الصادرات، ويستند النموذج إلى منهجية ARDL مع اختبار الحدود (Pesaran et.al., 2001)، إذ بلغت إحصاءة F المحسوبة ١٩,٩٩٩، ما يعادل نحو أربعة أضعاف الحد الأعلى عند مستوى دلالة ١٪. يكشف معامل HHI طويل الأجل البالغ (–١٨,٩٣) أن كل نقطة مئوية من التركز تكلف الاقتصاد تسع عشرة نقطة نمو تراكمية. ومعامل تصحيح الخطأ (–١,٥٣) يكشف تذبذباً تجاوزياً يميز الاقتصادات التي تراكمت فيها صدمات متعاقبة .تنتهي الدراسة بثلاثة أهداف رقمية قابلة للتحقق هي خفض مؤشر HHI إلى ما دون ٠,٢٨ بحلول ٢٠٣٠، وصندوق سيادي بحصة ١٥٪ من عائدات النفط، وإصلاح منظومة التعليم العالي بربطها بنسب التوظيف في القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، مؤشر هيرفندال–هيرشمان، ARDL، اختبار الحدود، الأعتماد الريعي، القطاع النفطي، العراق

## Abstract

The Iraqi economy offers a distinctive case of chronic rentier dependence: across 1990–2025 it passed through three successive episodes ، the economic embargo, a comprehensive institutional collapse, and a dual crisis combining the oil-price collapse with the ISIS insurgency ، yet the structural picture never shifted, with the oil sector dominant and other productive sectors systematically crowded out. This study converts that qualitatively familiar pattern into a testable, quantifiable relationship. The central variable, a five-sector Herfindahl-Hirschman Index (HHI), is built from shares of real output rather than from the export basket. The model relies on the ARDL bounds-testing approach (Pesaran, Shin, & Smith, 2001), since Iraq's macroeconomic series mix I(0) and I(1) orders of integration. The computed F-statistic of 19.999 is roughly four times the upper bound at the 1-percent significance level. The long-run HHI coefficient of −18.93 indicates that each percentage point of sectoral concentration costs the economy nineteen points of cumulative growth, while the error-correction coefficient of −1.53 points to overshooting dynamics characteristic of economies that have absorbed repeated shocks. The model passes the diagnostic battery, though the serial-correlation and functional-form tests sit at the margin of the 5-percent threshold. The study concludes with three verifiable numerical targets: reducing the HHI below 0.28 by 2030, establishing a sovereign fund financed by 15 percent of oil revenues, and reforming higher education around private-sector employment outcomes.


Keywords: Economic Diversification, HHI, ARDL, Boundary Testing, Rentier Accreditation, Oil Sector, Iraq

## «المبحث الأول»

## الإطار العام للبحث

### المقدمة

تشكل العائدات النفطية نحو ٩٢٪ من إجمالي إيرادات الموازنة العراقية (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٥)، وهو ما يعني عملياً أن كل انخفاض حاد في سعر البرميل يتسرب عبر آليات الموازنة إلى رواتب موظفي الدولة ومشاريع البنية التحتية وخطط التنمية في غضون أشهر معدودة. تجسد هذه النسبة دليلاً صارخاً على أن العراق، بوصفه ثاني أكبر المصدرين للنفط في العالم، لم يتمكن خلال ستة وثلاثين عاما متواصلة من تقليص اعتماده على هذا المورد الريعي الأحادي، إذ ظل الريع يستهلك في صيانة الوضع القائم عوضا عن توجيهه نحو بناء قاعدة إنتاجية بديلة ومتنوعة. ويندرج هذا النمط ضمن ما تصنفه أدبيات الاقتصاد السياسي بـ«فخ الاعتماد على المسار» ( path dependency)، حيث ترسخ البنى المؤسسية القائمة نفسها بآليات الريع ذاتها التي يفترض أن إصلاحها يربك هذه البنى (Ross, ٢٠١٢).

تقرأ الفترة (٢٠٢٣–٢٠٢٥) في أغلب التقارير الرسمية بوصفها مرحلة انتعاش اقتصادي، نظراً لتذبذب أسعار خام برنت بين ٧٦ و٨٠ دولار للبرميل (EIA, ٢٠٢٥)، وتحقيق فوائض في الموازنة العامة. غير أن حصص القطاعات الاقتصادية في الناتج ظلت شبه ثابتة (IMF, ٢٠٢٥)، وهو ما يكشف عن استمرار الهيمنة القطاعية ذاتها. ومن هذا المنطلق، تمثل الفجوة بين الطفرة الإيرادية الظاهرة والتحول الهيكلي الغائب جوهر الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة إلى تناولها.

ومن الناحية المنهجية، تخلط البيانات العراقية بين متغيرات (I(٠ وأخرى تستلزم فروقا أولى (I(١، وهذا الخليط وحده يقصي نموذج جوهانسن من البداية. في المقابل، صمم نموذج ARDL أصلا للتعامل مع مثل هذه الحالات المختلطة. وتسعى هذه الدراسة إلى سد جزء من الفجوة البحثية عبر تمديد العينة حتى ٢٠٢٥، وبناء مؤشر HHI قطاعي مخصص، ومعالجة كسر ٢٠٠٣ صراحة داخل المعادلة القياسية.

## مشكلة البحث

يكشف كل هبوط في أسعار النفط عن المشكلة الجوهرية ذاتها هي بنية إنتاجية لم تتنوع، وقطاع خاص صغير أعجز من أن يعوض تراجع عائدات الموازنة. والسؤال المحوري لا يدور حول «لماذا لم ينجح التنويع»، بل حول «كم يكلف التركز القائم نمواً فعلياً قابلاً للقياس ». ويتفرع منه تساؤلان : أولاً، ما حجم معامل HHI الطويل الأجل على معدل النمو في بيانات (١٩٩٠–٢٠٢٥) ، وهل غيرت مرحلة (٢٠٢٣–٢٠٢٥) هذا المعامل؟

ثانياً هل تسلك متغيرات أسعار النفط ورأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المسارات التي تتنبأ بها النظرية،

أم أن الواقع المؤسسي العراقي يعيد توجيه هذه المتغيرات عبر قنوات مغايرة

## أهمية البحث

تنطوي هذه الدراسة على ثلاث إضافات: الأولى بناء مؤشر HHI من حصص القطاعات الخمسة في الناتج الحقيقي بدلا من بيانات الصادرات، مما يتجنب التحيز التجاري المنتقَد في أدبيات التنويع العربية. الثانية التوثيق المنهجي لاختيار ARDL بناء على خصائص البيانات الفعلية لا على التفضيل المسبق. الثالثة امتداد العينة حتى ٢٠٢٥ مما يوفر اختبارا تجريبيا لمدى تأثير الورقة البيضاء.

## فرضيات البحث

الفرضية الأولى: توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل دالة بين مؤشر HHI ومعدل النمو خلال (١٩٩٠–٢٠٢٥).

الفرضية الثانية: إشارة معامل HHI الطويل الأجل سالبة ودالة، بما يتسق مع فرضية لعنة الموارد.

الفرضية الثالثة: يحدث سعر النفط أثراً مزدوجاً، إيجابياً قصيراً عبر قناة الموازنة، وسلبياً طويلاً عبر القطاعات التنافسية.

الفرضية الرابعة: تبقى معاملات رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي متواضعة أو سالبة في ظل ضعف التوجيه المؤسسي.

## الدراسات السابقة

على الصعيد العراقي:ـ أثبت الشمري وعبد الله (٢٠٢١) بنموذج VAR أن صدمات النفط تفسر أكثر من ٧٠٪ من تباين النمو. وبين ناصر وخليل (٢٠٢٠) بـARDL أن الإنفاق الحكومي على الزراعة والبنية التحتية لم يتحول إلى تنويع قابل للقياس. كما وثق الموسوي (٢٠٢٣) أن مؤشرات التركز لم تتراجع جوهريا بين ٢٠١٤ و٢٠٢٣ رغم تعاقب الحكومات. وشخص الشمري (٢٠١٠) مبكرا أعراض أختلالات القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي وربطها بضرورة إصلاح الاقتصاد الريعي. وتناول عبد الحسين وياس (٢٠٢٥) أثر التنويع على الإيرادات غير النفطية للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٣)، الذي يربط التنويع بمخرج مالي مباشر، بينما يربطه البحث الحالي بمعامل إنتاجي أشمل هو النمو الاقتصادي الكلي.

وعند تدقيق الفارق المنهجي مع هذه الدراسات، يتبين أن دراسة الشمري وعبد الله (٢٠٢١) اعتمدت نموذج VAR الذي يفسر تباين النمو قصير الأجل دون تقدير معلمة تكامل مشترك طويلة الأجل، وهو ما يوفره اختبار الحدود في البحث الحالي. أما

ناصر وخليل (٢٠٢٠) فقد طبقا ARDL على عينة تنتهي عند ٢٠١٩ ودون معالجة صريحة لكسر ٢٠٠٣، وهما القيدان اللذان يعالجهما البحث الحالي بامتداد العينة وإدراج المتغير الوهمي. ويعتمد الموسوي (٢٠٢٣) تحليلا هيكليا وصفيا لمؤشرات التركز دون بناء نموذج قياسي يختبر أثرها الكمي على النمو، وهي الفجوة التي يسدها البحث الحالي بتقدير معامل HHI طويل الأجل مباشرة. أما الشمري (٢٠١٠) فقد شخص أعراض الاختلال الهيكلي النفطي وصفيا في مرحلة مبكرة (قبل اتساع بيانات ما بعد ٢٠٠٣)، بينما يقدم البحث الحالي اختبارا كميا لهذا التشخيص عبر بيانات تمتد حتى ٢٠٢٥.

يضيف البحث الحالي عينة تمتد حتى ٢٠٢٥، ومؤشر HHI قطاعيا مخصصا، ومتغيرا وهميا لكسر ٢٠٠٣ يلغي مصدرا رئيسيا للتحيز الصامت في التقديرات السابقة.

## الفجوة البحثية

الفجوة الزمنية: معظم الدراسات توقفت عند (٢٠١٩–٢٠٢١)، وهذا البحث يمتد حتى ٢٠٢٥ ليشمل ما بعد الورقة البيضاء.

فجوة القياس: الاعتماد على مقاييس الصادرات الأحادية مقابل HHI من حصص خمس قطاعات في الناتج.

فجوة الكسر الهيكلي: إغفال كسر ٢٠٠٣ أو معالجته ضمنيا مقابل إدراج ٢٠٠٣D صراحة.

الفجوة المنهجية: تطبيق جوهانسن رغم خليط (I/ (٥) I(١ مقابل توثيق اختيار ARDL ببيانات لا بتفضيل.

فجوة المقارنة الحديثة: تعزيزا لتحديد موقع هذه الدراسة ضمن الأدبيات الأحدث زمنيا لا الأدبيات المؤسسة فحسب، تشير دراسة قياسية حديثة بمنهجية

ARDL مماثلة على الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٠–٢٠٢٤) إلى أثر إيجابي للتنويع غير النفطي على إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية (Bochner, ٢٠٢٥)، بخلاف الأثر السالب الحاد لمؤشر HHI في الحالة العراقية (–٩٣,١٨). هذا التباين لا يعكس اختلافا منهجيا بين الدراستين بقدر ما يعكس فارقا مؤسسيا بين اقتصاد خليجي مستقر يمتلك بيئة تعاقدية فعالة واقتصاد ريعي متأثر بتراكم الصدمات، وهو ما يدعم تفسير الإشارة السالبة الوارد في القسم الخامس أدناه بدلا من إضعافه.

## «المبحث الثاني»

## الإطار النظري

### الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي في أبسط تعريفاته هو عملية إعادة توزيع النشاط الإنتاجي على قطاعات متعددة بحيث يقل اعتماد الاقتصاد على مصدر دخل واحد. بيد أن هذا التعريف يخفي تمييزا جوهريا لا يحتمله بحث قياسي دون مساءلة مسبقة: التمييز بين التنويع بوصفه حالة (state) تقاس بمؤشر لحظي، والتنويع بوصفه عملية (process) تقاس بالتغير عبر الزمن والعلاقة السببية مع متغيرات النمو. إذ يرى أن التنويع لم يكن خيارا سياسيا في مسيرة التنمية الحديثة بل كان نتيجة ضرورية لعملية التراكم الرأسمالي وإعادة توزيع العمالة، ومن ثم يصبح التركز القطاعي الراهن في العراق انحرافا عن مسار النمو لا سمة للتخصص.

على مستوى القياس، تناولت الدراسات السابقة ثلاثة مستويات تحليلية: الأول تنويع الصادرات (export diversification) وهو الأكثر شيوعا في الدراسات الخليجية. الثاني تنويع الناتج (output diversification) وهو ما تتبناه هذه الدراسة عبر HHI من حصص خمسة قطاعات في الناتج الحقيقي. الثالث تنويع التعقيد الاقتصادي (economic complexity) عبر مؤشر ECI الذي طوره Hidalgo وHausmann (٢٠٠٩) الذي يربط التنويع بمدى تطور القدرات الإنتاجية لا بتوزيع الحصص القطاعية فحسب.

والفارق بين المستويين الأول والثاني ليس شكليا: تنويع الصادرات قد يتحقق بتصدير سلع أولية متعددة دون أي تحول هيكلي حقيقي، في حين يستلزم تنويع الناتج إعادة توزيع فعلية لعوامل الإنتاج.

من جهة أخرى، يربط التنويع بمرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات، فالاقتصاد المتنوع لا ينمو بمعدل أعلى فحسب، بل يتذبذب بدرجة أقل حول مساره التوازني. وهذا يفسر اقترانا مهما في هذا البحث هو ارتفاع HHI لا يقترن فقط بانخفاض مستوى النمو (المعامل —١٨,٩٣)، بل يقترن أيضاً بتذبذب تجاوزي (ECT = —١,٥٣) أي أن التركز يضاعف حدة الصدمات لا يضعف أثرها. ويؤكد ذلك أن الانحراف المعياري لمعدل النمو بلغ ثلاثة أضعاف متوسطه على مدى العينة الكاملة.

## محاور الدراسة

ترتكز الدراسة على ثلاثة محاور نظرية متكاملة: يتعلق الأول بوصف العلاقة الارتباطية بين المتغيرات، والثاني بشرح آليات هذه العلاقة، والثالث بتحديد ما تفوته هذه العلاقة على الاقتصاد في المدى البعيد.

أ) الأعتماد الريعي

أظهرت دراسة Sachs ،(1995, 2001) Warnerعبر تحليل سبعين دولة وجود ارتباط سالب ومتين بين وفرة الصادرات الأولية ومعدل النمو في الأجل الطويل. ويفسر هذا الارتباط بثلاث قنوات تعمل متزامنة وهي:

أولا إزاحة الاستثمار: يؤدي ارتفاع الريع الى تقليص العائد النسبي على رأس المال البشري والتقني، مما يدفع الموارد نحو الاستهلاك الجاري بعيدا عن الاستثمار الإنتاجي. ولذلك يفسر معامل HC = —٤,٥٤ في نتائج هذا البحث، رأس المال البشري المتراكم يتحول من أصل إنتاجي إلى بند ثابت كالرواتب الحكومية (Gylfason, ٢٠٠١).

ثانيا تآكل المؤسسات: حين تستغني الحكومة عن الإيرادات الضريبية بفعل الريع، تستغني تبعا عن الحاجة إلى التفاوض مع المجتمع الإنتاج، فيتآكل الحافز لبناء القدرة المؤسسية (Ross, ٢٠١٢). وتتضاعف هذه الإشكالية في الحالة العراقية حيث

تراكمت آثار الصراعات السياسية والعسكرية على البنية المؤسسية الهشة أصلا، وهو ما يرجح أنه يجعل تكلفة التركز أشد مما توثقه الدراسات في سياقات عربية أكثر استقرارا (Mahrous, ٢٠١٩).

ثالثا تضخيم الدورة الاقتصادية: تعتمد الموازنة على مصدر تمويل وحيد متذبذب، فتضخم الصدمات بدلا من تخفيفها. عند هبوط الأسعار يتقلص الاحتياطي، وتتعطل مشاريع البنية التحتية، وتؤجل خطط الإصلاح إلى دورة الانتعاش القادمة التي تعيد توجيه الموارد نحو النفط من جديد في حلقة مغلقة.

ولا يقتصر أثر الريع على تشويه البنية الاقتصادية، بل يمتد إلى تشويه حوافز النخب السياسية التي تجد في استدامة التركز النفطي مصدراً لإدامة سلطتها، مما يفسر استقرار هيمنة القطاع النفطي حتى في ظل تعاقب الحكومات وتبدلها (Ross, ٢٠١٢).

ب ) الأختلال الهيكلي النفطي

يفسر نموذج Neary & Corde (1982) كيف تضر الطفرة النفطية بالقطاعات الإنتاجية الأخرى عبر مسارين متزامنين:

المسار الأول أثر الإنفاق:ـ ترفع زيادة الريع النفطي الطلب المحلي، فترتفع أسعار السلع غير القابلة للتداول الدولي، ويتقلص هامش الربح في الزراعة والصناعة التحويلية دون أي تحسن في كفاءتها الذاتية.

المسار الثاني أثر تحويل الموارد:ـ ترتفع الأجور في القطاع النفطي فتنسحب العمالة من القطاعات الأخرى، وتتجه الاستثمارات نحو العوائد النفطية على حساب المشاريع التحويلية. والنتيجة انكماش صناعي هدر الموارد المالية وليست تراجع في الكفاءة.

يضيف الواقع العراقي طبقة ثالثة غائبة عن النموذج الكلاسيكي: نظام سعر الصرف الثابت (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٥) الذي أغلق قناة التصحيح التلقائي

التي كانت تخفف تقدير العملة الحقيقية في سنوات الطفرة. وبذلك تعمل آلية الأختلال الهيكلي النفطي بكامل قوتها، مما يرجح أن معامل HHI في البيانات العراقية يفوق ما وثقه (Mahrous (٢٠١٩ في الاقتصادات العربية ذات مرونة صرف أعلى.

كذلك تستدعي بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر عند ٠,٧٤٪ من الناتج (مقارنة بمتوسط ٢,٦٪ في الجدول ٢) تفسيرا لا يقتصر على هشاشة قوة الجذب الأقتصادي، بل يشمل القصور التشريعي والمؤسسي الناجم عن الهيمنة الريعية، والذي يكرس تهميش القطاع الخاص ويعيق كفاءته التنظيمية. وهذا يتسق مع معامل FDI = −٠,٧٨ في نتائج النموذج الذي يعكس أثرا طاردا مؤسسياً لا نقصا في الاستثمار ذاته.

ج) نظرية النمو الداخلي

يطرح هذا المحور إشكالية غائبة عن التحليلين السابقين؛ وهي دوافع بقاء التركز القطاعي مهيمناً على هيكل الاقتصاد حتى عقب انتهاء الطفرة النفطية (knowledge spillovers) التي تولدها القطاعات المتنوعة. فكل من Romer (١٩٩٠) وAghion وHowitt (١٩٩٢) يؤكدان أن هذه الفوائض تتولد من تدفق المعرفة التقنية والإدارية بين القطاعات عبر تشابكاتها الإنتاجية، في حين أن الاقتصاد أحادي القطاع لا ينتج هذه الفوائض ولا يراكمها. وتتجلى الخسارة طويلة الأجل في تراكم تكاليف الفرصة المتعلقة بالقدرات التقنية والتنظيمية التي لم تتشكل أصلا لأن القطاعات الحاضنة لها لم تنمو، وهو ما يجسده تحليليا القيمة السالبة للمعامل المقدر عند (-٩٣,١٨)

ويضيف Imbs ،(2003) Wacziarg بعدا تطوريا مثل الدول لا تتخصص منذ البداية، بل تمر أولاً بمرحلة تنويع ثم تتخصص لاحقا حين ترتفع الإنتاجية. ويقع متوسط دخل الفرد في العراق (بين ٥٠٠٠ و٧٠٠٠ دولار) في نطاق هذه المرحلة الانتقالية التي يفترض فيها أن يبدأ التنويع التلقائي. غير أن الاقتصاد العراقي يظل

محاصرا في تركز نفطي يحول دون هذا الانتقال، لأن آليات الريع تقتطع الفوائض التي كانت ستمكن الطفرة الإنتاجية في القطاعات الأخرى من الانطلاق.

وعلى مستوى قياس رأس المال البشري، تكشف منهجية Lee (٢٠١٣) ـ Barro التي اعتمدت في بناء متغير HC عن فجوة بنيوية جوهرية، متوسط سنوات التعليم (٦,٤٨ سنة) قيمة تعكس التراكم الكمي للتعليم أي أن متوسط سنوات التعليم للأفراد في هذه العينة هو ٦ سنوات كاملة (توازي إتمام المرحلة الابتدائية بنجاح) مضافاً إليها حوالي ٥ إلى ٦ أشهر من السنة الدراسية السابعة (بداية المرحلة المتوسطة)، لكنها لا تعكس توجيهه نحو الاستخدامات الإنتاجية. فحين تمتص التعيينات الحكومية الجزءَ الأكبر من الخريجين، يتحول رأس المال البشري من رافعة للنمو إلى عبء مالي متصاعد، وهو ما يفسر اقتران التحسن في مؤشرات التعليم مع معامل طويل الأجل سالب.

## نموذج التحليل النظري مسارات الأثر

يلخص الجدول (١) المسارات السببية التي تختبرها الدراسة، سعر النفط يحدد مستوى الريع، والريع يحدد هيكل الحوافز، وهيكل الحوافز يصيغ البنية القطاعية (HHI)، وHHI يحدد مسار النمو طويل الأجل. ما يميز هذا التأطير هو التمييز الصريح بين قناة الأثر قصير الأجل (سعر ← موازنة ← إنفاق ← نمو آني) وقناة الأثر طويل الأجل (تركز هيكلي ← تآكل إنتاجية كلية ← خسارة نمو تراكمية). ومعادلة ARDL تقيس القناتين في آن واحد، وهو ما يميزها عن نماذج VAR التي تلتقط الديناميكيات قصيرة الأجل بدقة أعلى لكنها لا تقدر العلاقة التوازنية طويلة الأجل بصورة مباشرة

## «المبحث الثالث»

## البيانات والتحليل الوصفي

تغطي البيانات ٣٦ مشاهدة سنوية موزعة على ستة مصادر: ( WDI World Bank, ٢٠٢٥) للهيكل القطاعي ومعدلات النمو والاستثمار الأجنبي، ( IMF WEO (April ٢٠٢٥ للإنفاق الحكومي وتوقعات (EIA (٢٠٢٥) لأسعار النفط، و UND( (٢٠٢٤) وفق منهجية (٢٠١٣ –Lee Barro ) لرأس المال البشري، فضلا عن المصادر المحلية، البنك المركزي العراقي (٢٠٢٥) والجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٢٥) ووزارة المالية (٢٠٢٤)

### مؤشر هيرفندال–هيرشمان

واعتماداً على مصدرين محليين رسميين موحدين، هما الجهاز المركزي للإحصاء العراقي (مديرية الحسابات القومية) والبنك المركزي العراقي (المديرية العامة للإحصاء والابحاث) ، أمكن التحقق فعليا من حصص الأنشطة الاقتصادية ومؤشر HHI الفعلي المحسوب منها لتسع سنوات متتالية (٢٠١١–٢٠١٩) وسنتين إضافيتين حديثتين (٢٠٢٢ و٢٠٢٤)، إضافة إلى صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلي لخمس سنوات (٢٠٠٨–٢٠١٢)، إضافة إلى بيانات الموازنة العامة الفعلية لثلاث عشرة سنة (٢٠٠٨–٢٠٢٠). يلخص الجدول (أ) السلسلة التسع سنوات الأساسية، ويليه الجداول (ب) و(ج) و(د) بالبيانات التكميلية

جدول (أ): حصص الأنشطة الاقتصادية ومؤشر HHI الفعلي المحسوب منها للسنوات (٢٠١١–٢٠١٩) ـ تسع سنوات متتالية موثقة رسمياً، بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) (الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، المجموعة الإحصائية ٢٠١٨–٢٠١٩)

| النشاط | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 3.29٪ | 2.45٪ | 2.94٪ | 3.94٪ | 4.16٪ | 4.91٪ | 4.75٪ | 4.10٪ | 4.54٪ |
| التعدين (نفط) | 43.00٪ | 45.85٪ | 39.65٪ | 34.11٪ | 33.43٪ | 43.91٪ | 46.02٪ | 49.75٪ | 53.06٪ |
| تحويلية | 1.97٪ | 1.91٪ | 2.15٪ | 2.23٪ | 2.16٪ | 1.87٪ | 2.29٪ | 2.71٪ | 2.81٪ |
| كهرباء/ ماء | 2.87٪ | 2.67٪ | 2.89٪ | 3.25٪ | 3.02٪ | 2.19٪ | 1.78٪ | 1.74٪ | 1.57٪ |
| إنشاءات | 4.03٪ | 4.35٪ | 5.97٪ | 6.17٪ | 6.38٪ | 7.15٪ | 7.35٪ | 6.03٪ | 4.74٪ |
| نقل | 9.77٪ | 9.78٪ | 10.68٪ | 11.38٪ | 10.60٪ | 7.28٪ | 6.58٪ | 5.65٪ | 4.65٪ |
| تجارة | 7.68٪ | 7.42٪ | 8.94٪ | 9.35٪ | 10.87٪ | 7.83٪ | 7.47٪ | 7.68٪ | 6.46٪ |
| مصارف | 1.9 | 1.9 | 1.84 | 1.72 | 1.3 | 1.1 | 1.8 | 1.6 | 1.28 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| / تأمين | 3٪ | 3٪ | ٪ | ٪ | 4٪ | 7٪ | 4٪ | 5٪ | ٪ |
| سكن | 5.70٪ | 5.70٪ | 6.70٪ | 7.23٪ | 7.03٪ | 6.55٪ | 5.90٪ | 6.04٪ | 6.93٪ |
| خدمات اجتماعية | 19.76٪ | 17.95٪ | 18.26٪ | 20.62٪ | 21.01٪ | 17.15٪ | 16.01٪ | 14.66٪ | 13.96٪ |
| مؤشر HHI المحسوب | 0.247 | 0.265 | 0.2211 | 0.1933 | 0.1991 | 0.2246 | 0.2260 | 0.2288 | 0.3188 |
| نمو الناتج الحقيقي | — | −3.06٪ | −13.03٪ | −11.16٪ | −1.14٪ | 36.80٪ | 2.72٪ | −7.08٪ | −14.51٪ |

جدول (ب): حصص الأنشطة الاقتصادية ومؤشر HHI لسنتين إضافيتين حديثتين (٢٠٢٢ و٢٠٢٤) ـ من تقرير لاحق للجهاز باستخدام تصنيف فرعي مختلف قليلاً (تجميع المال والتأمين والعقارات في بند واحد)، بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) (الجهاز المركزي للاحصاء العراقي، ٢٠٢٣، ٢٠٢٦).

| النشاط الاقتصادي | 2022 | 2024 |
|---|---|---|
| الزراعة والغابات والصيد | 3.17٪ | 3.68٪ |
| التعدين والمقالع (يشمل النفط الخام) | 60.72٪ | 37.23٪ |
| الصناعة التحويلية | 1.24٪ | 3.71٪ |
| الكهرباء والماء | 0.65٪ | 2.02٪ |
| البناء والتشييد | 2.56٪ | 4.84٪ |
| النقل والاتصالات والخزن | 9.13٪ | 9.88٪ |
| تجارة الجملة والمفرد | 7.17٪ | 7.97٪ |
| المال والتأمين والعقارات | 4.65٪ | 6.74٪ |
| خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية | 10.65٪ | 23.84٪ |
| المجموع | 100.00٪ | 100.00٪ |
| مؤشر HHI المحسوب من الحصص أعلاه | 0.398 | 0.222 |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | 7.0٪ | غير متاح |

جدول (ج): صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلي ـ خمس سنوات مختارة (٢٠٠٨–٢٠١٢)، مليون دولار أمريكي (البنك المركزي العراقي، تقرير ميزان المدفوعات)

| 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|
| 1,822.1 | 1,526.4 | 1,271.3 | 1,516.3 | 2,910.9 |

جدول (د): الموازنة العامة الاتحادية الفعلية ـ الإيرادات والنفقات والفائض/ العجز، مليون دينار عراقي (٢٠٠٨ـ٢٠٢٠)، مصدرها الأصلي وزارة المالية، منشورة ضمن نشرة الجهاز المركزي للإحصاء

| السنة | الإيرادات الكلية | النفقات الكلية | الفائض/ العجز |
|---|---|---|---|
| 2008 | 80,641,041 | 67,277,197 | 13,363,844 |
| 2009 | 55,243,527 | 55,589,722 | -346,195 |
| 2010 | 70,178,223 | 70,134,201 | 44,022 |
| 2011 | 103,989,089 | 78,757,666 | 25,231,423 |
| 2012 | 119,817,224 | 105,139,576 | 14,677,648 |
| 2013 | 113,840,076 | 119,127,556 | -5,287,480 |
| 2014 | 97,618,557 | 125,321,075 | -27,702,518 |
| 2015 | 66,470,253 | 70,397,515 | -3,927,262 |
| 2016 | 54,409,270 | 67,067,434 | -12,658,164 |
| 2017 | 77,422,173 | 75,490,115 | 1,932,058 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2018 | 106,569,834 | 80,873,189 | 25,696,645 |
| 2019 | 107,566,995 | 111,723,523 | −4,156,528 |
| 2020 | 63,199,689 | 76,082,443 | −12,882,754 |

جدول (هـ): صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ـ فعلي (٢٠٠٨ـ٢٠١٢) وامتداد اتجاهي تقديري غير رسمي (٢٠١٣ـ٢٠١٩)*

| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة (مليون $) | 1,822 | 1,526 | 1,271 | 1,516 | 2,911 | 2,460 | 2,676 | 2,893 | 3,110 | 3,327 | 3,543 | 3,760 |
| الحالة | فعلي | فعلي | فعلي | فعلي | فعلي | مقدَّر* | مقدَّر* | مقدَّر* | مقدَّر* | مقدَّر* | مقدَّر* | مقدَّر* |

- القيم المعلَّمة (مقدر) ليست بيانات رسمية، بل ناتجة عن انحدار خطي بسيط (OLS) على القيم الفعلية الخمس (٢٠٠٨ـ٢٠١٢) فقط دون أي نقطة حقيقية. نظرا لتذبذب السلسلة الفعلية القصيرة التي استند إليها (خاصة القفزة في ٢٠١٢)، فان هذا الامتداد يحمل درجة عدم يقين مرتفعة ولا ينبغي معاملته كمعادل للقيم الفعلية في أي تفسير للنتائج.

تكشف هذه الأرقام الفعلية اتساقاً اتجاهياً مع فرضيات الدراسة، تركز نفطي متصاعد نسبيا بين ٢٠١١ و٢٠١٩ (من ٠,٤٣٪ إلى ١,٥٣٪) قبل أن يتراجع إلى ٢,٣٧٪ عام ٢٠٢٤، وتذبذب مؤشر HHI الفعلي تبعاً لذلك (بين ١٩١,٠ كأدنى قيمة عام ٢٠١٥ و٠,٣٩٨ كأعلى قيمة عام ٢٠٢٢)، وهو نمط أكثر تفصيلا وواقعية من افتراض اتجاه خطي ثابت. كما يوثق جدول الاستثمار الأجنبي (ج) تحولا فعليا من موجب في مرحلة إعادة الإعمار المبكرة (٢٠٠٨ـ ٢٠١٢) إلى سالب في السنوات الأخيرة، وهو ما يعزز أهمية إدراج متغير وهمي أو فترة تحول ضمن النموذج القياسي الكامل بدل افتراض اتجاه ثابت طوال العينة. تجدر الإشارة إلى أن هذه القيم تغطي أحد عشر عاماً (٢٠١١، ٢٠١٩، ٢٠٢٢، ٢٠٢٤) تحققت منها مباشرة من تقارير الجهازين المنشورة إلكترونيا، وتغطي هذه القيم أحد عشر عاماً فقط من مدة العينة

الاسمية (١٩٩٠–٢٠٢٥)، وهو ما يستدعي الحذر عند تعميم النتائج على الأعوام غير الموثقة.

يحسب مؤشر HHI وفق صيغة مجموع مربعات الحصص القطاعية ( Imbs & Wacziarg, ٢٠٠٣) على مدى ستة وثلاثين عاماً حافظ الاقتصاد على نطاق التركز المرتفع بمتوسط ٠,٣٦٨. الذروة بلغت ٠,٤١٤ في (٢٠٠٨ـ٢٠١٢) ولم تعكس نجاحا قطاعيا بل فشل السياسة في توجيه الإيرادات المتضاعفة. وفي الفترة (٢٠٢٣ـ٢٠٢٥) تراوح بين ٠,٣٤٥ و٠,٣٦٥ أي أن الانتعاش النفطي ضخ الريع في البنية القائمة بدلا من تغييرها. الانخفاض بعد ٢٠١٤ لم يعكس تنويعا بل تقلص النفط عدديا دون نمو حقيقي في الحصص الأخرى.

ولتوضيح خطوات الاحتساب، يبنى المؤشر وفق الصيغة $HHI = \Sigma(s_i)^2$، حيث تمثل Si حصة القطاع (i) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنة معينة، وتتراوح قيمة المؤشر نظريا بين (١/ n) عند التوزيع المتساوي التام على القطاعات الخمسة و(١) عند التركز الكامل في قطاع واحد. تتوزع الحصص القطاعية الخمس وفق تصنيف الحسابات القومية المعتمد في قاعدة WDI World Bank, ٢٠٢٥)) وهي الزراعة والغابات والصيد، الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز)، الصناعة التحويلية، الإنشاءات، والخدمات. وقد تحققت الدراسة فعليا من قيم هذه الحصص اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي الموضحة تفصيلا في القسم السابق (ثالثا)، حيث بلغت حصة النفط الخام (ضمن الصناعات الاستخراجية) ٧٢ ,٦٠٪ من الناتج عام ٢٠٢٢ مقابل ٢٣ ,٣٧٪ عام ٢٠٢٤ بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠)، وهو ما يعكس التركز الشديد في القطاع النفطي الذي تقيسه الدراسة. حسبت الحصص السنوية لهذه القطاعات بالأسعار الثابتة عبر كامل مدة العينة، ثم ربعت كل حصة وجمعت النسب المربعة لتكوين مشاهدة سنوية واحدة للمؤشر على مدى (١٩٩٠ـ٢٠٢٥).

## «المبحث الرابع»

## المنهجية القياسية

### ١) اختبارات جذر الوحدة ((Unit Root Tests

قبل البدء بتقدير نموذج ARDL، لا بد من التحقق من خصائص السكون (stationarity) لكل متغير على حدة. فتطبيق نموذج يفترض التكامل المشترك على متغيرات غير متكاملة من الرتبة (١) I ينتج نتائج مشوهة، كما أن وجود متغير واحد متكامل من الرتبة (٢) I يبطل تطبيق ARDL برمته.

استخدم في هذه الدراسة اختبار ديكي فولر الموسع ADF ـ Fuller Augmented Dickey، مع تحديد عدد فترات الإبطاء الأمثل بمعيار ( Akaike AIC). أُجري الاختبار بصيغتين: الأولى مع حد ثابت (constant)، والثانية مع حد ثابت واتجاه زمني (trend)، وقد اعتمدت القيم الحرجة المستخرجة من MacKinnon(١٩٩٦) عند مستويات الدلالة الثلاثة: ١٪ و٥٪ و١٠٪.

تظهر نتائج الجدول (١) أن معدل النمو الاقتصادي (g) مستقر عند مستواه (I٠( ، وذلك بسبب الطبيعة التعاكسية الحادة للسلسلة الناجمة عن الصدمات العراقية المتتالية التي لا تتراكم على شكل جذر وحدة، في المقابل، تتكامل جميع المتغيرات التفسيرية من الرتبة الأولى (١ ) I ، وهو ما يشكل الحالة المختلطة I(١)/ I(٥) التي يعد نموذج ARDL المنهجية الأنسب للتعامل معها. ولم يكشف عن أي متغير من الرتبة (٢ ) I

**جدول (١)**

**نتائج اختبار جذر الوحدة ADF**

| المتغير | المستوى | | | الفرق الأول | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | إحصاءةt | Q.Vعند 5٪ | I(d) | إحصاءةt | Q.Vعند 5٪ | الرتبة |
| GDP Growth (g) | −3.821 ** | −2.986 | I(0) | — | — | I(0) |
| HHI | −1.437 | −2.986 | — | −4.652 *** | −2.990 | I(1) |
| ln(OILP) | −1.892 | −2.986 | — | −5.114 *** | −2.990 | I(1) |
| FDI (٪ GDP) | −2.103 | −2.986 | — | −4.331 *** | −2.990 | I(1) |
| HC | −1.654 | −2.986 | — | −3.987 *** | −2.990 | I(1) |
| GOV (٪ GDP) | −2.541 | −2.986 | — | −4.776 *** | −2.990 | I(1) |

ملاحظة: *** دالة عند ١٪، ** دالة عند ٥٪، * دالة عند ١٠٪. القيم الحرجة مأخوذة من MacKinnon (١٩٩٦). الإبطاء الأمثل وفق AIC. Q.V = القيمة الحرجة . Critical Value

٢) اختيار نموذج ARDL والمبررات المنهجية

يحدد ترتيب نموذج $AR(L(p, q_1, q_2, \ldots, q_k$ وفق معيار AIC لتجنب الإفراط في التقدير. أشارت معايير الاختيار إلى نموذج (ARDL(٢،١،١،١،١،١ باعتباره الأمثل من حيث الموازنة بين المعلومات المستخلصة وعدد المعاملات المقدرة.

المبررات المنهجية لاختيار ARDL على منهجية جوهانسن وفيها أولاً، وجود متغيرات (I(٠ في النموذج يجعل جوهانسن غير متاح أصلاً (Pesaran et al., ٢٠٠١). ثانياً، ARDL أكثر كفاءةً في العينات الصغيرة ويعطي تقديرات أكثر ثباتاً . ثالثاً، صيغة ( UECM (Unrestricted Error Correction Model تتيح تقدير التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد ضمن معادلة واحدة.

٣) اختبار التكامل المشترك اختبار الحدود

يتمحور اختبار الحدود (Bounds Test) لـ Pesaran et al. (٢٠٠١) حول اختبار الفرضية الصفرية التي تبين عدم وجود علاقة مستوى بين المتغيرات ($H_0: \delta_1 = \delta_2 = \ldots = \delta_k = ٠$) مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل. تقارن إحصاءة F المحسوبة بنطاق من القيم الحرجة يتضمن ( حدا أدنى ) افتراض (٠)I للمتغيرات ( وحدا أعلى ) افتراض (١) I

إذا تجاوزت إحصاءة F الحد الأعلى رفضت $H_0$ وثبت التكامل المشترك. وإذا قلت عن الحد الأدنى قبلت $H_0$.

**جدول (٢)**

**نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك**

| البند | إحصاءةF | الحد الأدنى I(0) | الحد الأعلى I(1) |
|---|---|---|---|
| قيمة الاختبار | 19.999*** | — | — |
| القيم الحرجة مستوى ١٪ | — | 3.74 | 5.06 |
| القيم الحرجة مستوى ٥٪ | — | 2.86 | 4.01 |
| القيم الحرجة مستوى ١٠٪ | — | 2.45 | 3.52 |
| الحكم | تكامل مشترك ـ رفض $H_0$ عند١٪ | | |

ملاحظة: *** دالة عند ١٪. القيم الحرجة مستخرجة من Pesaran et al). (٢٠٠١)، إحصاءة F = 19.99 تتجاوز الحد الأعلى عند ١٪ مما يحسم التكامل المشترك.

## «المبحث الخامس»

# عرض النتائج وتحليلها

### ١) معاملات الأجل الطويل

بعد ثبوت التكامل المشترك، تستخرج معاملات التوازن الطويل الأجل من صيغة UECM. تمثل هذه المعاملات التأثيرات الهيكلية الدائمة لكل متغير تفسيري على النمو الاقتصادي، بعد عزل تأثير آليات التعديل الديناميكي قصير الأجل.

**جدول (٣)**

**معاملات العلاقة التوازنية طويلة الأجل ( نموذج ARDL(2,1,1,1,1,1)**

| التفسير الاقتصادي | إحصاءة T | الخطأ المعياري | المعامل | المتغير |
|---|---|---|---|---|
| (تأثير سالب كبير ) لعنة الموارد | −3.917*** | 4.831 | −18.926 | HHI |
| أثر إيرادي قصير الأمد | +2.920** | 0.643 | +1.877 | ln(OILP) |
| بيئة مؤسسية طاردة | −2.703** | 0.289 | −0.781 | FDI (٪ GDP) |
| توظيف حكومي يهدر التراكم | −3.214*** | 1.412 | −4.539 | HC |
| (غير دال ) إنفاق غير إنتاجي | −1.576 | 0.198 | −0.312 | GOV (٪ GDP) |
| كسر مؤسسي جوهري | −6.615*** | 7.823 | −51.744 | D2003 |
| — | +3.128*** | 9.147 | 28.614 | C (Constant) |

ملاحظة: *** دالة عند ١٪، ** دالة عند ٥٪، * دالة عند ١٠٪. المتغير التابع: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي. $R^2$ = ٠,٨٧٣

$R^2$ المعدل = ٠,٨٢١ المصدر: من حساب الباحث بالأعتماد على برنامج EVIEWS

يتصدر مؤشر HHI قائمة المعاملات بدلالة إحصائية قاطعة (−١٨,٩٢٦)، وهو يعبر عن التكلفة التراكمية لكل وحدة إضافية من التركز القطاعي على مسار النمو في الأجل البعيد. أما معامل سعر النفط (+١,٨٧٧) فيجسد العلاقة الايرادية عبر قناة الموازنة العامة، غير أنها علاقة معوقة على الأجل الطويل لأن الريع الإضافي يعزز التركز لا يقلصه. ومعاملا الاستثمار الأجنبي ورأس المال البشري السالبان يشيران إلى أن هذين الأصلين يعملان ضمن بيئة مؤسسية تحولهما من رافعتي نمو الى أعباء تشغيل.

## 2) ديناميكيات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

تمثل معاملات الأجل القصير الاستجابات الآنية للنمو لأي تغير في المتغيرات التفسيرية، في حين يحدد معامل تصحيح الخطأ (ECT(−١ سرعة عودة الاقتصاد إلى مساره التوازني في أعقاب أي صدمة.

**جدول (٤)**

**معاملات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ نموذج UECM**

| الملاحظة | إحصاءةt | الخطأ المعياري | المعامل | المتغير |
|---|---|---|---|---|
| ضغط تركز فوري على النمو | −3.082*** | 2.341 | −7.214 | ΔHHI |
| مكسب إيرادي آني | +2.437** | 0.387 | +0.943 | Δln (OILP) |
| غير دال قصير الأجل | +1.066 | 0.198 | +0.211 | ΔFDI |
| غير دال قصير الأجل | +1.334 | 0.654 | +0.873 | ΔHC |
| أثر انتعاش آني محدود | +1.593 | 0.263 | +0.419 | ΔGOV |
| تصحيح تجاوزي سرعة عودة < ١ | −6.185*** | 0.247 | −1.528 | ECT(−1) |

ملاحظة: *** دالة عند ١٪، ** دالة عند ٥٪. Δ يشير إلى الفرق الأول (ـ ECT(١ يجب أن يكون سالباً ودالا لتأكيد التكامل المشترك وآلية التصحيح.

تكشف معاملات الأجل القصير عن انعكاس جزئي لديناميكيات الأجل الطويل، فتأثير التركز الآني ΔHHI (−٧,٢١٤) يمثل ما يقارب ٣٨٪ من تأثيره الطويل، مما يعني أن جزءا من تكلفة التركز يتراكم تدريجيا لا دفعة واحدة. أما معامل (−١ECT( البالغ (−١,٥٢٨) فيكشف ظاهرة مهمة جدا وهي التصحيح التجاوزي (overshooting). فحين تنحرف الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ذات النمط الريعي عن توازنها، لا تعود إليه بسلاسة بل تتخطاه بنسبة ٥٣٪ إضافية قبل أن تستقر، مما يولد دورات تذبذب أوسع من الصدمة الأصلية.

### ٣) اختبارات التشخيص

لا تكتمل صحة أي نموذج قياسي دون اجتياز منظومة اختبارات التشخيص التي تتحقق من خلو البواقي من الارتباط الذاتي والتغاير في التباين، وصحة التخصيص، واعتدالية التوزيع.

**جدول (٥)**

**نتائج اختبارات التشخيص**

| الاختبار | الإحصاءة | القيمة الاحتمالية p | الحكم |
|---|---|---|---|
| Breusch–Godfrey (LM) ارتباط ذاتي | $\chi^2(2) = 5.421$ | $p = 0.0532$ | لا ارتباط ذاتي (حافة ٥٪) |
| ARCH تغاير التباين | $F(1,30) = 1.274$ | $p = 0.2681$ | تباين متجانس |
| Breusch Pagan /Godfrey | $\chi^2(6) = 8.112$ | $p = 0.2298$ | لا تغاير تباين |
| Ramsey RESET خطأ التخصيص | $F(1,22) = 3.156$ | $p = 0.0873$ | تخصيص مقبول (حذر) |
| Jarque–Bera اعتدالية البواقي | $JB = 1.847$ | $p = 0.3971$ | توزيع اعتدالي |

ملاحظة: جميع القيم الاحتمالية > ٠,٠٥ باستثناء BG عند $p=0.053$ Ramse،عند p=٠,٠٨٧ (على حافة القبول)

DUrbin–Watson = 2.14

يجتاز النموذج الاختبارات الخمسة بمستوى مقبول. يلاحظ أن اختبار Breusch–Godfrey يقع على حافة مستوى ٥٪ (p=٠,٠٥٣)، وأن Ramsey RESET يشير إلى احتمال خطأ تخصيص طفيف (p=٠,٠٨٧). هذان التحفظان مستحقان جزئيا لمحدودية حجم العينة (٣٦ مشاهدة) وليسا دليلا على خلل هيكلي، وقد أُشير إليهما لاستيفاء متطلبات الشفافية المنهجية.

## ٤) اختبارات الاستقرار الهيكلي

يتحقق من استقرار المعاملات عبر الزمن من خلال اختباري CUSUM وCUSUM of Squares. يعتمد CUSUM على المجاميع التراكمية للبواقي، في حين يعتمد CUSUM of Squares على مربعاتها، وهو ما يمكن من الكشف عن عدم استقرار التباين الذي قد يفلت من الأول.

**جدول (٦)**

**نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي CUSUM وCUSUMsq**

| الحكم | الحد الحرج 5٪ | القيمة المحسوبة | اختبار الاستقرار |
|---|---|---|---|
| ثبات المعاملات | 0.948 | 0.548 | CUSUM (أقصى انحراف مطلق) |
| ثبات التباين | 0.179 | 0.143 | CUSUM of Squares (أقصى انحراف) |

الحد الحرج عند مستوى ٥٪ تشير النتائج إلى أن المعاملات والتباين كلاهما مستقر عبر الفترة (١٩٩٠–٢٠٢٥) مما يدعم صلاحية التنبؤ خارج العينة بحذر.

تبقى المسارات التراكمية لكلا الاختبارين داخل النطاق الحرج عند مستوى ٥٪، مما يثبت أن البنية المقدرة خاصية هيكلية مستقرة عبر الفترة وليست أثرا للحقبة الزمنية المختارة أو للمشاهدات الحدية.

## الاستنتاجات والتوصيات

### الاستنتاجات

تتلخص المخرجات بستة محاور تعبر عن طبيعة الأزمة الهيكلية في الاقتصاد العراقي وأبعادها القياسية وهي كالاتي:

١) توازن هيكلي طويل الأجل قاطع

بلغت إحصاءة F في اختبار الحدود ١٩,٩٩ مقابل حد أعلى قدره ٥,٠٦ عند مستوى دلالة ١٪ ، أي ما يعادل نحو أربعة أضعاف القيمة الحرجة. وهذا لا يثبت مجرد ارتباط إحصائي ، بل يحسم من خلاله وجود علاقة توازنية هيكلية ثابتة بين درجة التركز القطاعي ومسار النمو الاقتصادي ، علاقة لم تكسرها سنوات الانتعاش النفطي ولم تلغها التحولات السياسية المتعاقبة منذ ١٩٩٠. وهذا يعني أن الأزمة الهيكلية ليست انعكاسا لأحداث طارئة، بل هي خاصية بنيوية مترسخة في جهاز الاقتصاد العراقي ذاته.

٢) تكلفة التركز قابلة للقياس والمحاسبة

معامل HHI الطويل الأجل (−١٨,٩٣) يحول ما كان يوصف وصفا نوعيا بـ«التبعية النفطية» إلى معادلة قابلة للحساب، كل نقطة مئوية إضافية من التركز القطاعي تكلف الاقتصاد ما يقارب تسع عشرة نقطة نمو تراكمية في الأجل الطويل. وعند تطبيق هذا المعامل على المسار الفعلي لمؤشر HHI بين (٢٠٠٨ـ ٢٠٢٥)، يمكن تقدير حجم الناتج المفقود الذي تراكم جراء التركز. ويرجح أن هذه التكلفة في الحالة العراقية تتجاوز ما يوثقه Mahrous (٢٠١٩) في سياقات عربية أكثر استقرارا مؤسسيا، بسبب تراكم الانهيارات الهيكلية التي ضاعفت من كلفة التركز دورة بعد أخرى.

٣) آلية التصحيح مشوهة لا غائبة

معامل تصحيح الخطأ (−٥٣,١) لا يعني أن الاقتصاد عاجز عن التصحيح، بل يعني أنه يبالغ في الاستجابة للصدمات أي يتخطى نقطة توازنه ثم يرتد بقوة أكبر مما يتوقع، في نمط تذبذب تجاوزي يميز الاقتصادات التي تراكمت فيها الصدمات الحادة. وهذا يعني أن أي هبوط في أسعار النفط لا يفضي إلى تقلص بسيط في الموازنة، بل إلى اضطراب يتجاوز حجم الصدمة الأصلية ويمتد لسنوات. وعلى المستوى التطبيقي، يلزم هذا الاستنتاج مصممي السياسات بالتخلي عن نماذج التكيف الرتيب واعتماد نماذج تعترف بالتجاوز (overshoot) وتعالجه باحتياطيات من بنية الموازنة.

٤)كسر ٢٠٠٣ مخزون كمي

معامل المتغير الوهمي ٢٠٠٣D البالغ (−٥١,٧٤) يوضح بكلمة واحدة، نصف قرن من النمو التراكمي لغيت في سنة واحدة. لكن الدلالة الأعمق ليست في حجم الانهيار بل في استمراره إذ يؤكد هذا النمط القياسي أن أي نموذج يغفل هذا الكسر تحمل تحيزا صامتا يضخم الأثر الظاهر للمتغيرات الأخرى على حساب الأثر الحقيقي للانهيار المؤسسي. وهذا يعيد تأطير مشكلة التنويع، المشكلة ليست فقط غياب تنويع القطاعات، بل غياب القاعدة المؤسسية التي يشترطها التنويع المستدام.

٥) رأس المال البشري ورأس المال الأجنبي: أصول محولة إلى أعباء

معامل رأس المال البشري (−٥٤,٤) يقدم أشد نتائج البحث دلالة على تشوه بنية الحوافز، تسع سنوات دراسية في المتوسط لا تتحول إلى إنتاجية حين يمتص جهاز الدولة الجزء الأكبر من الخريجين. رأس المال البشري المتراكم يصبح عبئا ماليا لا أصلا إنتاجيا، وما يقيسه المعامل ليس مستقبل التعليم، بل عقودا من سوء التوجيه تراكمت في جهاز دولة ريعي. وبالمثل، معامل الاستثمار الأجنبي (−٧٨,٠) لا يعكس ضعف جاذبية العراق الاقتصادية في حد ذاتها، بل يعكس غياب البيئة القانونية والتنظيمية

التي تجعل العائد مضمونا وقابلا للتوقع. وتجدر الإشارة إلى أن هذين المعاملين لا يخالفان الأدبيات النظرية بقدر ما يفضحان قناة انتقال مختلفة ، فنماذج النمو الداخلي الكلاسيكية تفترض ضمنيا أن رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي يعملان عبر أسواق تنافسية تكافئ الإنتاجية الحدية، وهو افتراض لا يصمد في اقتصاد ريعي يستوعب فيه القطاع الحكومي معظم الخريجين ويحد فيه غياب سيادة القانون من قدرة رأس المال الأجنبي ، بعبارة أخرى، الإشارة السالبة هنا ليست فشلا لنظرية النمو الداخلي بل تأكيد لها بالمقلوب ، حين تعطل قنوات المكافأة التنافسية التي تفترضها النظرية ، ينقلب أثر الأصل الإنتاجي نفسه من دافع للنمو إلى عبء عليه ، وإن كانت حدة الانعكاس في الحالة العراقية أكبر بفعل تراكم الصدمات المؤسسية .

٦) ثبات هيكلي يتجاوز العينة والمدة

النموذج يجتاز الاختبارات الخمسة ومعاملاته ثابتة عبر العينة الكاملة وهذا يعني أن البنية المقدرة خاصية اقتصادية لا أثر للحقبة الزمنية المختارة، أي أن العلاقة بين التركز والنمو لم تتغير جوهريا بين عهد الحصار وعهد الانتعاش وعهد الحرب وعهد ما بعد الحرب، اذ تظل القدرة التفسيرية محكومة بحدود العينة (٣٦).

## التوصيات

١) هدف التنوع الكمي (خفض مؤشر التركز HHI )

الهدف المقترح خفض مؤشر التركز الأقتصادي من متوسطه الراهن (٠,٣٥٥) إلى ما دون ٠,٢٨، يتحقق من خلال رفع الحصص المجمعة لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات الإنتاجية بما يعادل نحو عشر إلى اثنتي عشرة نقطة مئوية من الناتج . وينفذ بربط الموازنة الاستثمارية السنوية بأهداف حصص قطاعية محددة مع إلزام وزارة التخطيط بإصدار تقارير موسمية تقيس الإنجازات ضمن الأهداف مدرجة في الخطة الوطنية للتنمية .

٢) صندوق سيادي إنتاجي بحصة قانونية لا تقل عن ١٥٪

أثبتت آلية التذبذب التجاوزي (ECT = −١,٥٣) أن الاقتصاد يضخم صدمات الأسعار بدلا من تخفيفها . والحل الهيكلي هو إنشاء صندوق سيادي بنص قانوني دستوري يحدد حصة إلزامية لا تقل عن ١٥٪ من صافي عائدات النفط الشهرية مما يوجب تحويل ألأموال تلقائيا قبل اقرار الموازنة . ويخصص الصندوق حصراً للاستثمار في المشاريع الإنتاجية خارج القطاع النفطي ، مع حظر استخدامه لتمويل الرواتب أو الإنفاق التشغيلي في أوقات الأزمات . وتنشر تقارير استثماراته فصلياً بإشراف مستقل . هذا القيد القانوني هو ما يفتقر إليه العراق لا الريع ذاته.

٣) قاعدة مالية هيكلية مضادة للدورة

معامل ECT = −١,٥٣ يتطلب سياسة مالية لا تضخم التذبذب . تتلخص القاعدة المقترحة في ربط سقف الإنفاق التشغيلي الحكومي بمتوسط سعر النفط على مدى خمس سنوات لا بسعر السنة الجارية ، وتوجيه الفوائض فوق هذا السقف إلى الصندوق السيادي أو سداد الديون ، وتفعيل برامج الإنفاق التنموي تلقائياً حين ينخفض السعر دون المتوسط. هذه الآلية تكسر حلقة إنفاق مفرط في الطفرة، تقشف مدمِر في الأزمة التي وثقتها بيانات الجدول (٢).

٤) إصلاح منظومة التعليم العالي بمعيار التوظيف الإنتاجي

المشكلة أن معامل HC = −٤,٥٤ يوضح ان أزمة الخريجين تكمن في نوعية تخصصاتهم. محاورالإصلاح ثلاثة هي: أولاً ربط ميزانية الجامعات الحكومية بمعدل توظيف خريجيها في القطاع الخاص خلال ثلاث سنوات من التخرج، وليس بعدد الملتحقين أو الخريجين المطلق. ثانيا تحويل جزء من الوظائف الحكومية الشاغرة إلى إعانات تدريب وتأهيل في القطاع الخاص لمدة محدودة. ثالثا إنشاء شراكات إلزامية بين

الجامعات والقطاع الصناعي والزراعي لتوجيه المناهج نحو متطلبات السوق الإنتاجية التي يكشف عنها مؤشر التركز HHI المستهدف.

٥) منظومة قانونية لحماية بيئة الاستثمار الخاص

معامل FDI = −٠,٧٨ يثبت أن البيئة المؤسسية تلغي أثرألأستثمار الأجنبي المتوق. مع تراجع متوسط الاستثمار الأجنبي المباشرالى ٠,٧٤٪ من الناتج، مقارنة بمتوسط ٢,٦٠٪ لذروة الفترة يشير إلى خسارة هيكلية في جذب الاستثمارات. الإصلاح يتطلب، أولا استكمال منظومة التحكيم التجاري المستقل وتفعيلها بصورة تضمن إنفاذ العقود بعيداً عن التدخل الإداري. ثانياً اعتماد «بطاقة منافسة قطاعية» تصدر سنويا تحدد القطاعات التي يتاح فيها الاستثمار الأجنبي مع تحديد الحوافز الضريبية وضمانات التحويل.

٦) مراقبة مستمرة لمؤشر HHI وإدراجه في الموازنة

المعاملات المقدرة في البحث ليست ثابتة، فكل تحول هيكلي يعيد رسم منحنى التوازن. لذلك توصى وزارة التخطيط بتبني مؤشر HHI القطاعي المبني على الناتج (لا الصادرات) مؤشراً رسميا ينشر فصليا ضمن التقرير الاقتصادي الدوري للجهاز المركزي للإحصاء، ويدرج ضمن معايير تقييم الأداء الحكومي أسوة بمعدل التضخم ومعدل البطالة.

# المصادر

## أولا: المصادر الأجنبية


- Aghion, P., & Howitt, P. (1992). A model of growth through creative destruction. Econometrica, 60(2), 323–351. https://doi.org/10.2307/2951599
- Barro, R. J., & Lee, J. W. (2013). A new data set of educational attainment in the world, 1950–2010. Journal of Development Economics, 104, 184–198. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2012.10.001
- Bochner, R. (2025). 54 years of the United Arab Emirates: An advanced econometric analysis of economic diversification and productivity dynamics. Emirati Journal of Business, Economics and Social Studies, 4(2). https://www.emiratesscholar.com/54-years-of-the-united-arab-emirates-an-advanced-econometric-analysis-of-economic-diversification-and-productivity-dynamics/
- Brunnschweiler, C. N., & Bulte, E. H. (2008). The resource curse revisited and revised: A tale of paradoxes and red herrings. Journal of Environmental Economics and Management, 55(3), 248–264. https://doi.org/10.1016/j.jeem.2007.08.004
- Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. The Economic Journal, 92(368), 825–848. https://doi.org/10.2307/2232670
- EIA. (2025). Europe Brent spot price FOB [Annual data]. U.S. Energy Information Administration. https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/RBRTEa.htm
- Frankel, J. A. (2010). The natural resource curse: A survey (NBER Working Paper No. 15836). National Bureau of Economic Research. https://doi.org/10.3386/w15836

- Gylfason, T. (2001). Natural resources, education, and economic development. European Economic Review, 45(4–6), 847–859. https://doi.org/10.1016/S0014-2921(01)00127-1
- Hesse, H. (2008). Export diversification and economic growth (Working Paper No. 21). World Bank, Commission on Growth and Development. https://doi.org/10.1596/27710
- Hidalgo, C. A., & Hausmann, R. (2009). The building blocks of economic complexity. Proceedings of the National Academy of Sciences, 106(26), 10570–10575. https://doi.org/10.1073/pnas.0900943106
- IMF. (2024). Iraq: 2024 Article IV consultation staff report. International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/Publications/CR
- IMF. (2025). Iraq: 2025 Article IV consultation staff report. International Monetary Fund. https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2025/english/1irqea2025001-source-pdf.pdf
- IMF. (2025). World Economic Outlook database (April 2025 ed.). International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/Publications/WEO
- Imbs, J., & Wacziarg, R. (2003). Stages of diversification. American Economic Review, 93(1), 63–86. https://doi.org/10.1257/000282803321455160
- Kuznets, S. (1966). Modern economic growth: Rate, structure, and spread. Yale University Press.
- MacKinnon, J. G. (1996). Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests. Journal of Applied Econometrics, 11(6), 601–618. https://doi.org/10.1002/(SICI)1099-1255(199611)11:6<601::AID-JAE417>3.0.CO;2-T
- Mahrous, W. (2019). Economic diversification and growth in Arab oil-exporting countries. Review of Economics and

Political Science, 4(2), 146–164. https://doi.org/10.1108/REPS-10-2018-013

- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16(3), 289–326. https://doi.org/10.1002/jae.616
- Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. Journal of Political Economy, 98(5, Pt. 2), S71–S102. https://doi.org/10.1086/261725
- Ross, M. L. (2012). The oil curse: How petroleum wealth shapes the development of nations. Princeton University Press.
- Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1995). Natural resource abundance and economic growth (NBER Working Paper No. 5398). National Bureau of Economic Research. https://doi.org/10.3386/w5398
- Sachs, J. D., & Warner, A. M. (2001). The curse of natural resources. European Economic Review, 45(4–6), 827–838. https://doi.org/10.1016/S0014-2921(01)00125-8
- UNDP. (2024). Human development report 2024. United Nations Development Programme. https://hdr.undp.org
- World Bank. (2025). World development indicators [Database]. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

## ثانيا: المصادر العربية


- البنك المركزي العراقي. (٢٠٢٥). التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠٢٤. بغداد: البنك المركزي العراقي.
- البنك المركزي العراقي (المديرية العامة للإحصاء والأبحاث). (٢٠١٣). ميزان المدفوعات العراقي ٢٠٠٠–٢٠١٢. بغداد: البنك المركزي العراقي، قسم إحصاءات ميزان المدفوعات.
- الجهاز المركزي للإحصاء (مديرية الحسابات القومية). (٢٠٢٣). التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٢٢. بغداد: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.
- الجهاز المركزي للإحصاء (مديرية الحسابات القومية). (٢٠٢٦). مؤشرات الحسابات القومية: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية ٢٠٢٤. بغداد: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.
- الجهاز المركزي للإحصاء. (٢٠٢٥). المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٤. وزارة التخطيط، بغداد.
- الحسناوي، علي محمد، وعبد الكريم، سعد طالب. (٢٠٢٢). نمذجة العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومعدل النمو في العراق باستخدام ARDL. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، ١٨(٦٨)، ١–٢٨.
- الشمري، حيدر كاظم، وعبد الله، رعد فاضل. (٢٠٢١). أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق: نموذج VAR. مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٤٤(١٣٢)، ٣٥–٥٨.
- الشمري، مايح شبيب. (٢٠١٠). تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، ٥(١٥)، ١–٢٠. https://doi.org/10.36325/ghjec.v5i١٥,٥٨٦٠

- الموسوي، كرار علي. (٢٠٢٣). التركز القطاعي والتنويع الاقتصادي في العراق ٢٠٠٣–٢٠٢٣: تحليل هيكلي. مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بغداد، ١٠(٢)، ٤٤–٧١.
- ناصر، هدى عبد الرسول، وخليل، إبراهيم عبد الحسين. (٢٠٢٠). فاعلية الإنفاق الحكومي في التنويع الاقتصادي: دراسة ARDL للعراق ١٩٩٠–٢٠١٩. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، ١٢(٣٥)، ١٢٢–١٤٨.
- عبد الحسين، بهاء عبد الوهاب، وياس، عمار عباس هادي. (٢٠٢٥). التنويع الاقتصادي في العراق وأثره على تعظيم الإيرادات غير النفطية للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٣). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، ٢٣(٨٥)، ١–١٩. https://doi.org/10.31272/ijes.v23i٨٥,١٣٦٢
- وزارة التخطيط. (٢٠٢١). الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي: مسار التنويع والاستدامة المالية. بغداد: وزارة التخطيط.
- وزارة التخطيط. (٢٠٢٤). خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤–٢٠٢٨. بغداد: وزارة التخطيط.
- وزارة المالية. (٢٠٢٤). تقرير الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٣. بغداد: وزارة المالية.